

محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية الجزائرية خلال الفترة (1995-2011)

د. لوعيل بلال*

Abstract: The aim of this study was to clarify the factors attracting foreign direct investment Arabic to Algeria during the period (1995-2011), known as the economic reforms, and increased significantly for oil prices, and the presence of the intentions of the Arab Investment in Arab countries, and concluded that Arab investments Algerian affected positively by all of the prices oil, per capita income, GDP, infrastructure, educational level, the exchange rate, are also affected by negative inflation rates.

Keyboard: Foreign direct investment Algerian Arabic, economic variables.

مستخلص: تهدف هذه الروقة إلى توضيح عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية إلى الجزائر خلال الفترة (1995-2011) والتي عرفت إصلاحات اقتصادية، وارتفاعاً محسوساً لأسعار البترول، ووجود نوايا عربية للاستثمار بالدول العربية، وخلصت إلى أن الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابياً بكل من أسعار النفط، دخل الفرد، الناتج الداخلي الخام، البنية التحتية، المستوى التعليمي، سعر الصرف، كما تتأثر سلباً بمعدلات التضخم.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية الجزائرية، المتغيرات الاقتصادية.

مقدمة: تم تطوير العديد من النظريات لنمذجة قرار الاستثمار الخاص بهدف استكشاف أهم العوامل المحدد له، وكان كينز أول من لفت الأنظار إلى وجود قرار مستقل يختص بالاستثمار على مستوى الاقتصاد التجميعي، وأن هذا القرار يعتمد على مفهوم الكفاءة الحدية لرأس المال التي يتوقعها المستثمر مقارنة بسعر الفائدة كتكلفة بديلة للأموال المستثمرة. وقد تناول الكثير من الباحثين محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد اتفق معظمهم على وجود عوامل مشتركة أو شبه اتفاق على بعض المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمارات الأجنبية. والجزائر لا تمثل استثناء على حيث أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعربية منها لها عدة عوامل تحددها، وهذا ما يتناول إشكالية هذا المقال:

* أستاذ محاضر قسم "ب"، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس.

ماهي عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية الجزائرية خلال فترة الدراسة؟

وللإجابة على هذا التساؤل ارتأينا تناول الموضوع على النحو التالي:

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية.
- محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2011).

أولاً: الاستثمارات العربية الأجنبية المباشرة البينية

على الرغم من أهمية الاستثمارات العربية وضخامة حجم الفوائض المالية العربية وانتشارها على مستوى العالم، إلا أن واقعها يكشف تدنيا واضحا لدورها في الاقتصاديات العربية، مما يؤكد مشكلات تقف وراء تحقيق الدور المنشود لها.

1- مفهومها: يمكننا تعريف الاستثمارات العربية البينية بأنها "تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية - من خارج الدول العربية المضيفة - والتي توظف في مشاريع استثمارية عربية خاصة أو عامة أو مختلطة تدار على أسس تجارية"¹.

2- أهميتها: للاستثمارات العربية البينية أهمية كبيرة يمكننا تلخيصها في النقاط التالية²:

1-2- تخفيف أعباء التنمية العربية: ترجع أهمية الاستثمارات العربية البينية لما تقدمه من خدمات للتنمية العربية، فهي تقوم بتخفيف عبئ الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات على دول العجز العربية، من خلال إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لدول العجز العربية. هذا بالإضافة إلى أن انسياب الاستثمارات العربية البينية يمثل إضافة إلى حجم الموارد المتاحة للاستخدام في اقتصاديات الدول المضيفة لها،

¹ علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، بحوث عربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص 125.

² المرجع نفسه، ص: 125، 126.

كما يتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ورفع إنتاجيتها، نظرا لما يترتب عليه من تشغيل لموارد كانت عاطلة.

2-2- تحقيق التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي: لقد انصبت معظم جهود التكامل بين التكتلات الاقتصادية للدول النامية بقراراتها الثلاث (آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية) على تحقيق التكامل في مجال العلاقات التجارية، وبالمثل فقد تركزت جهود التكامل العربي في معظمها في المجال السياسي والعسكري، وهو الأمر الذي أدى إلى إهمال الدور الاقتصادي والاستثماري في تجسيد التكامل، هذا في الوقت الذي تتسم فيه اقتصادات الدول النامية والدول العربية من بينها بضعف درجة التطور بما لا ينسجم مع إهمال جانب التكامل الإنتاجي.

ومن هنا يمكن القول بأن ما تحتاجه هذه الدول في تكاملها، في المقام الأول هو إقامة قاعدة إنتاجية التي هي بأمر الحاجة إليها والتي تقوم على أساسها العلاقات التجارية، السياسية والعسكرية. ولهذا يبرز التكامل في مجال إقامة القاعدة الإنتاجية وتشغيلها وتوسيعها ليكون بمثابة المدخل الأساسي في التكامل بين الأقطار النامية والدول العربية من بينها، ولهذا تتضح أهمية التأكيد على ضرورة التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي كمدخل أساسي وحاسم للتكامل العربي في المجالات الأخرى.

ثانيا: محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يمكننا تقسيمها إلى أهم المحددات الاقتصادية في الدراسات التطبيقية، على النحو التالي:

1- نمو وتطور حجم السوق: حسب النظرية التقليدية للتجارة الدولية، فانتقال رؤوس الأموال يكون عند تزايد الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها الشركات المستثمرة في الدول المستقبلية للاستثمار، والشركات متعددة الجنسيات تفضل الاستثمار في الدول التي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج، لكن بالمقابل يجب مراعاة سوقها المحلي، فهنا الشركات متعددة الجنسيات تهتم بحجم السوق ونموه لتسويق منتجاتها، وهذا يعتبر محددًا مهمًا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولتحديد حجم السوق وتطوره هناك مؤشرات يمكننا ذكرها كالتالي:

أ- الناتج الداخلي الخام GDP: يعتبر الناتج الداخلي الخام محددًا أساسيًا للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدًا لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للإتجار، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن كبر حجم الناتج الداخلي الخام يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للإتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم.

ب- عدد السكان: يمكننا قياس حجم السوق بالكثافة السكانية لأن السكان هم من يقومون بالاستهلاك، لذا فعدد السكان يعتبر محدد من محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ج- دخل الفرد GDP per-capita: وهو عبارة عن الناتج الداخلي الخام مقسومًا على عدد السكان، أو هو دخل كل فرد يقطن في الرقعة الجغرافية التابعة للدولة، وهذا أيضًا يمكن أن يكون محددًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- الانفتاح الاقتصادي: للانفتاح الاقتصادي دور كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهذه الأخيرة تتجه إلى الاقتصاديات الأكثر انفتاحًا، لأنها تبحث عن التسهيلات، والانفتاح الاقتصادي يضمن لها تلك التسهيلات، وأبرزها التسهيلات الجمركية والتعريفية، والاتفاقيات الثنائية والدولية، بالإضافة إلى إنشاء مناطق حرة لما لها من مزايا.

3- السياسة النقدية والتضخم: تهدف السياسة النقدية إلى حالة توازن الاقتصاد الوطني، بجعل العرض الكلي مساويًا للطلب الكلي وبالحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، وبالتالي جذب الاستثمارات الأجنبية والتخفيض من معدلات البطالة، إذن السياسة النقدية تعتبر محددًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال:

أ- سعر الصرف: إن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، وفي هذا الصدد نجد عدة دراسات من أهمها تلك التي قام بها

الاقتصادي Caves³، فقد أوضحت أن هناك ارتباطا سلبيا بين معدل الصرف الاسمي والحقيقي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف يكون لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري، إذ أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات، بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التصدير أن يتأثر نتيجة للتغيرات النسبية في معدل الصرف⁴.

ب- النظام البنكي والمالي: إن المستثمر الأجنبي قبل الشروع في الاستثمار يبحث عن بلد ذو نظام مالي متطور، وذلك بوجود مؤسسات مالية متطورة يمكن أن توفر للمستثمر أمواله متى يحتاجها، ولذلك يجب على السياسة الحكومية في البلد المضيف الساعية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تطور نظامها المالي.

ج- التضخم: إن لمعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولي أهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، كما نجد تأثير ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم^(*) في الدول المضيفة⁵، بالإضافة إلى سوء المناخ الاستثماري، ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري، وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية، ونضيف على ذلك أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى الاستثمارات قصيرة الأجل، وينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل⁶.

³ لمزيد من المعلومات ، أنظر :

Caves.R, **Multinational Enterprise and economic analysis**, 2nd edition, Cambridge university press, 1996 .

⁴ عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2000 ، ص:52.

* يقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يتجاوز 10 % سنويا.

⁵ عمر صقر، المرجع نفسه ، ص:76.

⁶ سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992، ص:66.

4- العوامل السياسية والمؤسسية: للعوامل السياسية والمؤسسية دور في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بـ:

أ- الاستقرار السياسي: من أهم العوامل التي تؤثر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتدفع الشركات الأجنبية إلى التموقع في الاقتصاديات المستقرة سياسيا، فمن خلال بعض الدراسات التطبيقية أثبتت أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلبا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ب- الفساد: حيث أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية أن مكافحة هذه الظاهرة لها أثر إيجابي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

5- التعليم: يعبر عن هذا المحدد بدرجة التعلم والتكوين، حيث كلما ارتفعت هذه الأخيرة كلما زاد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتوفر يد عاملة مكونة.

6- البنى التحتية: من خلال نظرية النمو لكل من (رومر 1986) (Romer) وليكاس 1988 (Lucas) التي تهدف إلى أن الاستثمار العمومي في البنى التحتية له أثر مهم على الاقتصاد الكلي في المدى الطويل، خاصة في مجال النقل بكل أنواعه (البري، البحري والجوي)، والاتصالات، مما يساهم في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلد المضيف، وذلك من خلال:

أ- الاتصالات: وجود شبكة اتصالات متطورة تساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لسهولة الاتصال بجميع أنواعه الهاتف، الأنترنت ...

ب- المنشأة القاعدية: توفر المنشآت القاعدة كشبكة الطرقات، السكك الحديدية، والمطارات عامل من عوامل جذب رأس المال الأجنبي، لسهولة التنقل من منطقة إلى أخرى، نقل البضائع سواء للتوزيع أو جلب المواد الأولية، أي الانفتاح على العالم الخارجي...

7- السياسات التشريعية للاستثمارات الأجنبية المباشرة: تختص الدولة التي يقع فيها الاستثمار من حيث الأصل بتنظيم معاملته وحمايته عن طريق وضع مجموعة من القواعد القانونية التي تراها كفيلة بتحقيق أهدافه في اجتذاب رأس المال الأجنبي ورقابته، ما لم تكن

مقيدة في هذا الخصوص بمقتضى قواعد دولية، فإذا كانت الدولة تسعى إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فيها، بغية تنمية اقتصادها الوطني وفق مصالحها المشروعة، فإنه ينبغي عليها أن تعمل على توفير المناخ الملائم لهذا النمط من الاستثمار. ولعل من أهم الوسائل التي تلجأ إليها الدولة عموماً في سبيل تحقيق تلك الغاية، وهي النص في قوانينها الوطنية على قدر من الضمانات التي تهدف في حقيقتها إلى توفير المناخ الطبيعي المذكور في مواجهة المعوقات المختلفة التي قد تعترضه، وتشجيعه على الاستثمار فيها.

8- الموارد الطبيعية: معظم الدراسات التي أقيمت، أكدت أن الموارد الطبيعية المتوفرة في البلد المضيف، تعتبر محدداً مهماً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهناك عدة موارد طبيعية ويمكننا أن نتطرق إلى أهمها فيما يلي:

أ- البترول: على الرغم من المزايا العديدة التي يتمتع بها سوق النفط والتي جعلته يمثل المصدر الأول للطاقة في العالم، والمادة الأولية الأكثر استخداماً في العديد من الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، إلا أن الاستنزاف السريع لموارد النفط، والطلب الكبير عليه، وجفاف الآبار في بعض الدول المنتجة وتحولها إلى دول مستوردة كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وأندونيسيا، وضرورات تحقيق أمن الطاقة، فضلاً عن الاهتمام العالمي بقضايا التلوث البيئي، كل هذه العوامل حفزت العالم الصناعي على العمل الجاد من أجل إيجاد بدائل جديدة للطاقة⁷.

ب- الغاز: يعتبر الغاز مورداً طبيعياً يمكن لأي دولة تتوفر عليه أن تستفيد منه، سواء باكتفائها ذاتياً أو تصديره للدول الفقيرة منه، لذا فوجوده يعتبر مكسباً للاقتصاد، كونه يعتبر مادة مفيدة تستعمل في عدة مجالات، وذلك بالاستثمار فيه بدأ من التنقيب إلى الاستعمال المباشر من طرف المستهلك، كما يعتبر الغاز الطبيعي أيضاً مادة استراتيجية مثله مثل البترول، يستعمل من طرف الدول المتقدمة كأداة للهيمنة الاقتصادية، وعامل للتكامل الاقتصادي بين الدول الغنية به والدول الفقيرة منه.

⁷ نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص 10.

ثالثاً: قياس محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2011)

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج لدراسة أقيمت على الاقتصاديات النامية قام بها الباحث نبيل خوري سنة 2008⁸، وأخرى أقيمت على الاقتصاديات العربية، قامت بها الباحثة ريم محمود سنة 2009⁹، ومحاولة تطبيقها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995-2011).

1- دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة: لقد تم التطرق في الفرع السابق إلى محدّدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الجانب النظري والدراسات التطبيقية، وارتأينا أنه هناك عدة محدّدات تفسر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة عامة والاستثمارات العربية البينية بصفة خاصة، لذا نكتفي في هذا المطلب إلى تعريف المحدّدات التي نستعملها في الدراسة دون التعمق، وسوف نتطرق إلى التعرف على متغيرات النموذج، المعطيات الاحصائية ومصادرها والأثار المتوقعة من المتغيرات.

1-1 متغيرات النموذج: يأخذ النموذج الأولي الشكل اللوغاريتمي التالي:

$$\ln(\text{FDIia}_t) = f(\ln(\text{GDP}_t), \ln(\text{GDPpc}_t), \ln(\text{POP}_t), \ln(\text{INF}_t), \ln(\text{REER}_t), \ln(\text{TELE}_t), \\ \ln(\text{OPR}_t), \ln(\text{ALPH}_t), \ln(\text{EXOIL}_t), U_t)$$

⁸ Nabil KHOURI, **les déterminants de l'investissement direct étranger dans les pays d'accueil en développement et son impact sur leur croissance économique, Évidences empiriques à partir des données en panel de 81 pays d'accueil en développement observés de 1995 à 2005**, (Thèse de Doctorat, en sciences de gestion - option : finance, à l'école supérieure de commerce d'Alger, Algérie, 2008).

⁹ Rime MAHMOUD, **les Investissements Directs Etrangers dans les pays Arabes**, (Thèse de Doctorat, LEAD- Laboratoire d'Economie Appliquée au Développement, Faculté de Sciences Economiques et de Gestion, Université du Sud Toulon-Var, France, 2009).

حيث:

$\ln(\text{FDI}a_t)$: لوغاريتم الاستثمارات العربية البينية.

$\ln(\text{GDP}_t)$: لوغاريتم الناتج الداخلي الخام.

$\ln(\text{GDPpc}_t)$: لوغاريتم دخل الفرد.

$\ln(\text{POP}_t)$: لوغاريتم الكثافة السكانية.

$\ln(\text{INF}_t)$: لوغاريتم التضخم.

$\ln(\text{REER}_t)$: لوغاريتم سعر الصرف.

$\ln(\text{TELE}_t)$: لوغاريتم الخطوط الهاتفية لكل 100 مواطن.

$\ln(\text{OPR}_t)$: لوغاريتم الانفتاح التجاري.

$\ln(\text{ALPH}_t)$: لوغاريتم المستوى التعليمي.

$\ln(\text{EXOIL}_t)$: لوغاريتم الصادرات النفطية.

U_t : الأخطاء، و t تمثل عدد سنوات الدراسة.

ويمننا توضيح المتغيرات المستعملة في الدراسة في الجدول رقم (1) المبين أدناه.

الجدول رقم (1): متغيرات النموذج

المتغيرات	الرمز	التعريف
الاستثمارات العربية الجزائرية	FDIa	تدفق الاستثمارات العربية إلى الجزائر
الناتج الداخلي الخام	GDP	هو الناتج الداخلي الخام بسعر الأساس سنة 2005 ويعبر على حجم السوق.
دخل الفرد	GDPpc	يمثل دخل الفرد بالأسعار الجارية، ويقاس به أيضا حجم السوق.
الكثافة السكانية	POP	عدد السكان خلال سنوات الدراسة، ويعبر أيضا على حجم السوق.
التضخم	INF	مؤشر الأسعار على الاستهلاك.
سعر الصرف	REER	سعر الصرف الحقيقي.
البنية التحتية	TELE	عدد الخطوط الهاتفية المثبتة لكل 100 مواطن، وتعتبر على مستوى تطور البنية التحتية.
الانفتاح التجاري	OPR	معدل الانفتاح = (الصادرات + الواردات) \ الناتج الداخلي الخام $OPR = (IMPORT+EXPORT)/GDP$
مستوى التعليم	ALPH	نسبة القبول الاجمالي في الصف الأول من التعليم الثانوي.
الصادرات النفطية	EXOIL	هو عبارة عن الصادرات النفطية كنسبة من الناتج الداخلي الخام خلال سنوات الدراسة. $EXOIL = \text{Export of Crude Oil} / GDP * 100$

المصدر: من إعداد الباحث.

1-2 المعطيات الإحصائية: تم الحصول على المعطيات الإحصائية بالنسبة لمتغيرات الدراسة لحالة الجزائر من عدة مصادر، وتم الاعتماد أكثر على معطيات البنك العالمي، كونها تحتوي على أكبر كمية من الإحصائيات، ولكي لا يكون هناك تناقض في المعطيات، إلا في حالة عدم وجود المتغير نلجأ إلى مصادر أخرى، كالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بالكويت، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بأنقرة (تركيا)، وتمت الدراسة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995-2011)، ولهذا سنوضح في الجدول رقم (2) مصادر الحصول على المعطيات والمواقع الالكترونية.

الجدول رقم (2): المعطيات الإحصائية ومصادرها

المتغيرات	الرمز	مصدر المعطيات	الموقع الإلكتروني
الاستثمارات العربية الجزائرية	FDIia	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بالكويت.	www.dhaman.org
الناتج الداخلي الخام	GDP	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
دخل الفرد	GDPpc	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
الكثافة السكانية	POP	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
التضخم	INF	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
سعر الصرف	REER	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
البنية التحتية	TELE	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بأنقرة.	http://www.sesrtic.org
الانفتاح التجاري	OPR	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
مستوى التعليم	ALPH	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بأنقرة.	www.sesrtic.org
الصادرات النفطية	EXOIL	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بأنقرة.	www.sesrtic.org

المصدر: من إعداد الباحث.

والجدول رقم (3) يبين طبيعة وحجم الاستثمارات العربية في الجزائر خلال الفترة (1995-2011)، كون أن هذا الأخير يعتبر المتغير التابع في هذه الدراسات، حيث تمثل التدفقات الواردة للاستثمارات المباشرة البينية العربية والمرخص لها وفق الجزائر، والمقاسة بالمليون دولار أمريكي، كما هو موضح في الجدول أدناه.

الوحدة (مليون دولار أمريكي)

السنوات	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية في الجزائر
1995	3.5
1996	...
1997	...
1998	122
1999	85.8
2000	347.5
2001	350
2002	54.6
2003	80.4
2004	263.3
2005	260.6
2006	...
2007	476
2008	5666
2009	...
2010	729.1
2011	5345.8

... : دلالة على عدم توفر البيانات.

المصدر: بيانات متحصل عليها من الموقع الإلكتروني للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

يلاحظ من خلال الجدول أن التدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية والمرخص لها وفق الجزائر، في حالة تذبذب حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2008 قدرت بـ 5666 مليون دولار أمريكي، وأدنى قيمة له سنة 1995 قدرت بـ 3.5 مليون دولار أمريكي، والتي عرفت الجزائر في تلك الفترة عدم استقرار سياسي وأمني.

2- تقدير النموذج: لقد تم تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى OLS عن طريق البرنامج الإحصائي (Stata10)، وبعد تجريب أغلب الحالات الممكنة لهذا النموذج خلصنا إلى أربعة نماذج اعتبرناها الأقرب لتفسير الظاهرة، ولوحظ أنه هناك ارتباط قوي بين متغيرات الدراسة.

1-2 النموذج الأول (M_1): تم في هذه الطريقة الاعتماد على دخل الفرد كمتغير لحجم السوق، والصادرات النفطية كمتغير لأسعار النفط، بالإضافة إلى كل من خطوط الهاتف كمتغير للبنية التحتية، والانفتاح التجاري، وسعر الصرف، مستوى التعليم، فلو حظ أن قيمة معامل الارتباط ($R^2 = 0.9931$) ومعامل الارتباط المصحح ($Adj R^2 = 0.9724$)، وكان النموذج على الشكل التالي:

$$\ln(FDIa_t) = a_0 + a_1 \ln(GDPpc_t) + a_2 \ln(REER_t) + a_3 \ln(TELE_t) + a_4 \ln(OPR_t) + a_5 \ln(ALPH_t) + a_6 \ln(EXOIL_t) + U_t \quad (M_1)$$

2-2 النموذج الثاني (M_2): أما النموذج الثاني فكان بنفس الطريقة الأولى مع حذف متغير البنية التحتية، وإضافة الناتج الداخلي الخام كمتغير يدعم دخل الفرد في تفسير حجم السوق، فلو حظ أن قيمة معامل الارتباط ($R^2 = 0.9919$) ومعامل الارتباط المصحح ($Adj. R^2 = 0.9678$)، وكان النموذج على الشكل التالي:

$$\ln(FDIa_t) = a_0 + a_1 \ln(GDP_t) + a_2 \ln(GDPpc_t) + a_3 \ln(ALPH_t) + a_4 \ln(EXOIL_t) + a_5 \ln(REER_t) + a_6 \ln(OPR_t) + U_t \quad (M_2)$$

3-2 النموذج الثالث (M_3): بينما النموذج الثالث فكان بنفس الطريقة الأولى مع حذف كل من متغير البنية التحتية، متغير الانفتاح التجاري، ومتغير المستوى التعليمي، وإضافة متغير التضخم فلو حظ أن قيمة معامل الارتباط ($R^2 = 0.9338$) ومعامل الارتباط المصحح ($Adj. R^2 = 0.9007$)، وكان النموذج على الشكل التالي:

$$\ln(FDIa_t) = a_0 + a_1 \ln(GDPpc_t) + a_2 \ln(EXOIL_t) + a_3 \ln(REER_t) + a_4 \ln(INF_t) + U_t \quad (M_3)$$

4-2 النموذج الرابع (M₄): أما بالنسبة للنموذج الرابع فكان بنفس الطريقة الثالثة مع إضافة متغير البنية التحتية، فلو حظ أن قيمة معامل الارتباط (R² = 0.94) ومعامل الارتباط المصحح (Adj. R² = 0.8971)، وكان النموذج على الشكل التالي:

$$\ln(\text{FDI}ia_t) = a_0 + a_1 \ln(\text{GDP}pc_t) + a_2 \ln(\text{EXOIL}_t) + a_3 \ln(\text{REER}_t) + a_4 \ln(\text{INF}_t) + a_5 \ln(\text{TELE}_t) + U_t \quad (M_4)$$

3- اختبار النموذج وتفسير نتائجه: لتفسير النموذج يجب أن نختبره بعدها نقوم بتفسيره بناء على الاختبارات، وذلك من خلال اختبار كل نموذج على حدى، ثم نفسر نتائجه.

3-1 اختبار النموذج وعرض النتائج: لقد قمنا باستعمال كل من احصائية فيشر (Fisher) لمعرفة ما إذا كانت جميع المعلمات المقدره ذات معنوية معا، واحصائية ستودنت (Student) لاختبار معنوية معلمات النموذج كل على حدا، بالإضافة إلى احصائية داربن - واتسون (Durbin-Watson) لاختبار الارتباط الذاتي، بناء عليه لوحظ وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، في معظم النماذج المقدره بطريقة المربعات الصغرى OLS، لذلك أعدنا تقديرها باستعمال طريقة (HAC Newey-west fixed) لمعالجة وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من جهة، وعدم تجانس التباين من جهة أخرى، باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)، وبعد اجراء الاختبارات والتصحيحات اللازمة تحصلنا على النتائج الموضحة أدناه.

الجدول رقم (4): نتائج التقديرات باستعمال طريقة المربعات الصغرى OLS للمتغير المفسر لوغاريتم الاستثمارات العربية الجزائرية

المتغيرات/النموذج	النموذج 1 (M ₁)	النموذج 2 (M ₂)	النموذج 3 (M ₃)	النموذج 4 (M ₄)
لوغاريتم المستوى التعليمي (LnALPH)	0.85 (1.72)	1.47 (4.68)		
لوغاريتم الصادرات النفطية (LnEXOIL)	93.62 *** (26.63)	102.27 ** (37.41)	95.85 ** (38.52)	69.28 * (50.14)
لوغاريتم التضخم (LnINF)			0.13- (0.25)	0.12- (0.26)
لوغاريتم سعر الصرف (LnREER)	13.83 *** (3.44)	15.02 *** (4.42)	11.71 *** (2.8)	13.19 *** (3.34)
لوغاريتم البنية التحتية (LnTELE)	1.8 (3.14)			2.69 (3.16)
لوغاريتم الانفتاح التجاري (LnOPR)	1.86 (2.65)	3.12 ** (1.64)		
لوغاريتم الناتج الداخلي الخام (LnGDP)		0.31 (14.51)		
لوغاريتم دخل الفرد (LnGDPpcc)	2.10 (1.03)	2.45 * (1.63)	4.13 *** (0.77)	3.5 *** (1.08)
الثابت (C)	518.87- *** (130.97)	578.29- ** (242.29)	512.13- *** (176.06)	406.61- ** (224.2)
معامل التحديد R ²	0.9931	0.9916	0.9338	0.94
معامل التحديد المصحح (المعدل) R ² Adj	0.9724	0.9678	0.9007	0.8971
إحصائية فيشر F	47.93	41.06	28.22	21.93
قيمة الاحتمال P	0.0206	0.024	0.0001	0.0004

الأرقام بين قوسين تمثل الخطأ المعياري، وإحصائية ستودنت (T-Student) تتمثل في ثلاثة مستويات للمعنوية، حيث (***) تمثل مستوى معنوية 1%، (*) تمثل مستوى معنوية 5%، و(°) تمثل مستوى معنوية 10%.

المصدر: تم الحصول على الجدول من مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 10.

2-3 تفسير النتائج: بما أن إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal}) أكبر من إحصائية فيشر الجدولة (F_{tab}) في النماذج الأربعة (M_1, M_2, M_3, M_4) فهي مقبولة، حيث لوحظ أنه بالنسبة للنموذج الأول (M_1) يعتبر هذا النموذج الأحسن كون أن معامل التحديد المصحح (المعدل) هو الأكبر، ويأخذ أصغر قيمة لكل من إحصائية (Akaike Info Criterion « AIC ») وإحصائية (« Schwarz Criterion » SIC)، حيث أنه لوحظ في هذا النموذج أن الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من دخل الفرد الجزائري، الانفتاح التجاري على العالم الخارجي، البنية التحتية، سعر الصرف، المستوى التعليمي في الجزائر، والصادرات النفطية والتي تعبر عن أسعار النفط، حيث أثبتت الدراسة أن كل من الصادرات النفطية وسعر الصرف تمثل مستوى معنوية 99% حسب إحصائية ستيودنت (T-student) أي لهما تأثير قوي، وبالتالي فأى ارتفاع لأسعار النفط يؤدي إلى زيادة في قيمة صادرات النفط كنسبة من الناتج الداخلي الخام وبالتالي زيادة في قيمة الاستثمارات العربية الجزائرية. وبالنسبة للنموذج الثاني (M_2) فجاء في المرتبة الثانية من حيث معامل التحديد المصحح (المعدل)، AIC و SIC، ولوحظ أن الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من دخل الفرد الجزائري، الناتج الداخلي الخام، الانفتاح التجاري على العالم الخارجي، سعر الصرف، المستوى التعليمي في الجزائر، والصادرات النفطية والتي تعبر عن أسعار النفط، حيث أثبتت الدراسة أن سعر الصرف يمثل مستوى معنوية 99% ، الصادرات النفطية والانفتاح التجاري بمستوى معنوية 95%، والناتج الداخلي الخام بمستوى معنوية 90% حسب إحصائية ستيودنت (T-student)، أي أن زيادة أسعار النفط تؤدي إلى زيادة الصادرات النفطية وبالتالي زيادة كل من الناتج الداخلي الخام، دخل الفرد، والانفتاح التجاري، وهذا ما يساهم في رفع الاستثمارات العربية الجزائرية. بينما بالنسبة للنموذج الثالث (M_3) فاحتل المرتبة الثالثة من حيث معامل التحديد المصحح (المعدل)، AIC و SIC، ولوحظ أن الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من دخل الفرد الجزائري، سعر الصرف، والصادرات النفطية، وسلبا بارتفاع معدلات التضخم في الجزائر، حيث أثبتت الدراسة أن كل من دخل الفرد وسعر الصرف يمثلان مستوى معنوية 99% ، والصادرات النفطية تمثل مستوى معنوية 95%، حسب إحصائية ستيودنت (T-student)، أي أن زيادة

أسعار النفط ودخل الفرد وانخفاض معدل التضخم يؤدي إلى زيادة الاستثمارات العربية الجزائرية. أما النموذج الرابع (M_4) فجاء في المرتبة الرابعة من حيث معامل التحديد المصحح (المعدل)، AIC و SIC، ولوحظ أن الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من دخل الفرد الجزائري، سعر الصرف، الصادرات النفطية، وتطور البنية التحتية، وسلبا بارتفاع معدلات التضخم، حيث أثبتت الدراسة أن كل من دخل الفرد وسعر الصرف ذو مستوى معنوية 99%، والصادرات النفطية بمستوى معنوية 90%، حسب إحصائية ستودنت (T-student)، أي أن زيادة أسعار النفط ودخل الفرد وتطور البنية التحتية في الجزائر، وانخفاض معدل التضخم، يؤدي إلى زيادة الاستثمارات العربية الجزائرية.

الخاتمة: مما لا شك فيه أن بعض الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمختلف الدول العربية قد أتت من دول عربية مثلها، يجمعهما التقارب الديني واللغوي، وفي حالات الجوار، مثل دول الخليج، دول المغرب العربي...، لذا لوحظ أن الاستثمارات العربية البينية أخذت اتجاها تصاعديا على العموم، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من عام ألفين وواحد، حيث بعد هذه الأحداث طرأ تغير في العلاقة بين الدول العربية والدول الغربية، أي توتر العلاقة بينهما فأصبحت الدول الغربية من جهتها تضع عراقيل على الاستثمارات العربية بداعي مكافحة الإرهاب، والدول العربية أرادت تغيير الوضع بإعادة أموالهم المهاجرة إلى الغرب، واستثمارها في دول عربية مثلها تربطها بها اللغة، الدين، التاريخ... من أجل تعاون عربي مشترك، يمهد لتكامل اقتصادي عربي، والانهاء من فترة التبعية للغرب، طبعاً وبعد انتعاش أسعار البترول التي بدورها تزيد من الإيرادات البترولية، التي تؤدي إلى ارتفاع الفوائض المالية النفطية في الدول العربية المنتجة للنفط، مما يؤهل تلك الدول في أن تلعب دور المستثمر الأجنبي في الدول العربية الأخرى من جهة، وتقوم بتنمية اقتصادها لجذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة العربية منها. ومن خلال ما سبق يمكننا استنتاج مجموعة من النتائج والاقتراحات على النحو التالي:

أ- النتائج:

- 1- هناك عدة محددات ساهمت في الرفع من قيمة الاستثمارات العربية في الجزائر أهمها عدد السكان ودخل الفرد، الصادرات والواردات، البنية التحتية، مستوى التعليم، التضخم وسعر الصرف بالإضافة إلى إنتاج الخام من النفط.
- 2- الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من أسعار النفط، دخل الفرد الجزائري، الناتج الداخلي الخام في الجزائر، البنية التحتية الجزائرية، المستوى التعليمي في الجزائر، سعر الصرف في الجزائر، كما تتأثر سلبيا بمعدلات التضخم في الجزائر.
- 3- قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ خطوات جادة في سبيل بسط الأمن والاستقرار السياسي، وذلك من خلال برنامجي الوثام المدني والمصالحة الوطنية، مما ساهم بقدر قليل في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بصفة عامة والاستثمارات العربية بصفة خاصة.
- 4- انعدام التوجه التسويقي من قبل الحكومة الجزائرية، والترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعربية، لأن بسط الإجراءات والترويج للاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على زيادته.
- 5- ضعف القطاع المالي في الاقتصاد الجزائري، أدى إلى عدم إنعاش الاستثمار المحلي، لذا فرغم التدفق ولو القليل للاستثمارات العربية، لا يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أن ضعف القطاع المالي ينفر المستثمر الأجنبي.

ب- المقترحات:

- 1- ضرورة الاستمرار في نهج الإصلاحات الاقتصادية، القانونية والإدارية، لخلق المزيد من التحسن في مناخ الاستثمار.
- 2- الاهتمام بالبنيات الأساسية والتي لا زالت تحتاج لمجهودات كبيرة، وهي الآن تعتبر أضعف مقومات المناخ الاستثماري.
- 3- الاستمرار في خطوات الإصلاح السياسي وذلك بهدف بسط الأمن والاستقرار السياسي المطلوب للاستثمار.

- 4- تطوير القطاع المالي بجميع جوانبه، من خلال إعادة هيكلة هذا القطاع على أسس اقتصادية تخرج بالبنوك الجزائرية من الأعمال البنكية التقليدية، بالإضافة إلى تطوير بورصة القيم، وشركات التأمين، لأن تطور هذا القطاع يساهم في رفع معدلات الادخار، وبالتالي عند تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعمل على رفع قيمة الاستثمار المحلي وبالتالي زيادة الإنتاجية، أي رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- 5- إقامة استراتيجية تسويقية من قبل خبراء، للترويج للفرص الاستثمارية، لجذب أكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية.
- 6- العمل على تشجيع البيئة الاقتصادية التنافسية بما يجعل السوق الجزائري أكثر ثباتا واستقرارا.
- 7- توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة، والتي تترك آثارا إيجابية على أداء الاقتصاد الجزائري كتقليل حجم البطالة، ونقل التكنولوجيا، والإلمام بها وغيرها من الآثار الإيجابية، أي ماذا نريد من الاستثمار الأجنبي؟.

قائمة المراجع

- 1- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 2- علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، بحوث عربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009.
- 3- علي عبد العال نشأت، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2012.
- 4- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
- 5- سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992.
- 6- نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2011.

7- Amir Bakir, Torki Alfawwaz, **Determinants of Foreign Direct Investment in Jordan**, International Management Review, vol.5 No.2 2009, USA.

8- Caves.R, **Multinational Enterprise and economic analysis**, 2nd edition, Cambridge university press, 1996.

9- Nabil KHOURI, **les déterminants de l'investissement direct étranger dans les pays d'accueil en développement et son impact sur leur croissance économique, Évidences empiriques à partir des données en panel de 81 pays d'accueil en développement observés de 1995 à 2005**, (Thèse de Doctorat, en sciences de gestion - option : finance, à l'école supérieure de commerce d'Alger, Algérie, 2008).

10- Rime MAHMOUD, **les Investissements Directs Etrangers dans les pays Arabes**, (Thèse de Doctorat, LEAD- Laboratoire d'Economie Appliquée au Développement, Faculté de Sciences Economiques et de Gestion, Université du Sud Toulon-Var, France, 2009).